خادم الحرمين يستقبل السفراء العرب

القاهرة - واس

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – في مقر إقامته في القاهرة أمس السفراء العرب المعتمدين لدى جمهورية مصر العربية، يتقدمهم مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية السفير طارق عادل.

وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية.

حضر الاستقبال، معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، ومعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ومعالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، ومعالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، ومعالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، ومعالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، ومعالي سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية مصر العربية الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز قطان.

كلمة البلاد

تتواصل برامج الزيارة التاريخية التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، حفظه الله، لمصر ومباحثاته مع أخيه الرئيس عبد الفتاح السيسي والتي تتضمن برنامجا سياسيا واقتصاديا كبيرا ولقاءات مكثفة ، حيث يبحث الزعيمان العديد من الملفات التي تدعم التعاون الثنائي بين البلدين وأمن واستقرار المنطقتين العربية والإسلامية ، وما تواجهه الأمة من تحديات، بالإضافة إلى المجال الاقتصادي لدعم حركة التبادل التجاري والذي سيعززه جسر الملك سلمان وما سيحققه لتسهيل النقل البري ، كذلك زيارة المليك لمؤسسة الأزهر وجامعة القاهرة التي احتفت بالزعيم العربي الكبير.

إن زيارة الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى مصر تسهم في تعزيز الأمن القومي العربي ودعمه في مواجهة أي تهديدات تمس أمن المنطقة، وتحمل رسالة قوية ضد من يحاول المساس بالوحدة العربية ، مثل الرسالة التي حملها تمرين (رعد الشمال) حيث شهدت العلاقات بين البلدين عددا من الزيارات العسكرية المتبادلة بين القادة والمسؤولين العسكريين في كلا البلدين وبشكل دوري لتبادل الآراء والخبرات لتعزيز التعاون الوثيق.

الحصين يبحث مع عبد العاطي مسودة اتفاقية التعاون

القاهرة- واس

عقد معالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبد الله بن عبد الرحمن الحصين اجتماعا بالقاهرة أمس مع وزير الموارد المائية والري المصري الدكتور محمد عبد العاطي، وذلك على هامش زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود "حفظه الله" لجمهورية مصر العربية.

وجرى خلال الاجتماع بحث ومناقشة مسودة اتفاقية التعاون المزمع توقيعها بين الوزارتين في مختلف مجالات المياه والتي تشمل المياه الجوفية وتكنولوجيا حفر الآبار اللازمة للمشروع القومي لاستصلاح ١٫٥ مليون فدان ، وإجراء دراسات مشتركة في مجال تحلية مياه البحر.

كما تتضمن الاتفاقية التنسيق الإقليمي المشترك في مجالات الموارد المائية على مستوى المنطقة العربية والتعاون من خلال مجلس وزراء المياه العرب، خاصة في مجال وضع إطار قانوني ومؤسسي للمياه المشتركة العابرة للحدود.

وعد الدكتور عبد العاطي في تصريح له الاستثمارات السعودية في مجال المشروعات المائية بمصر، رافدا أساسيا لتنفيذ المشروعات القومية.

وأكد وزير الري المصري، أن الفترة القادمة ستشهد جهود مشتركة بين البلدين في مجال الموارد المائية بما يصب في النهاية لصالح الشعبين الشقيقين المصري والسعودي.

المملكة الثالثة عالميا في استهلاك الفرد للمياه

الرياض - واس

أكدت وزارة المياه والكهرباء أن التعرفة الجديدة للمياه تعد من الأقل على مستوى العالم، موضحة أنه روعي فيها عدم التأثير على مستويات الاستهلاك المريح والصحي الرشيد للفرد الذي حددته منظمة الصحة العالمية بنحو ٨٣ لتراً في اليوم، علماً بأن ما يستهلكه الفرد في المملكة يعادل ثلاثة أضعاف هذا الرقم أي نحو ٢٥٦ لتراً في اليوم، وبذلك تتبوأ المملكة الترتيب الثالث عالمياً بعد أمريكا وكندا في معدل استهلاك الفرد للمياه كل يوم، بالرغم من ندرة مصادر المياه في المملكة والصعوبة البالغة في تحلية المياه ثم نقلها لمستفيديها.

وقالت الوزارة إن معظم المستفيدين من خدمات المياه لن يتأثروا كثيراً بالتعرفة الجديدة للمياه، حيث إن ٧٣ ٪ من المشتركين لن يدفعوا أكثر من ١٢٢ ريالاً في الشهر لخدمة المياه، أو ١٨٢ ريالاً في الشهر لخدمتي المياه والارتفاق "الصرف الصحي".

وبينت الوزارة ضمن حملة (#أنت__ تحدد) التي أطلقتها لنشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه، والتعريف بالتعرفة الجديدة للمياه والارتفاق بالصرف الصحي أن ترشيد استهلاك المياه هو خيار استراتيجي للدولة والمواطن، ومسئولية اجتماعية ووطنية على كل مستهلك أن يتحملها بالمحافظة على المياه والترشيد في استهلاكها لضمان استمرارها، حيث إن حكومتنا الرشيدة أولت قطاع المياه اهتماماً خاصاً بصفته عنصراً أساسياً وعاملاً استراتيجياً لدعم مسيرة التنمية والتطور.

وكان مجلس الوزراء الموقر قد أصدر مؤخراً قراراً بتعديل أسعار بيع المياه والارتفاق بخدمات الصرف الصحي للحد من الاستهلاك العالي.

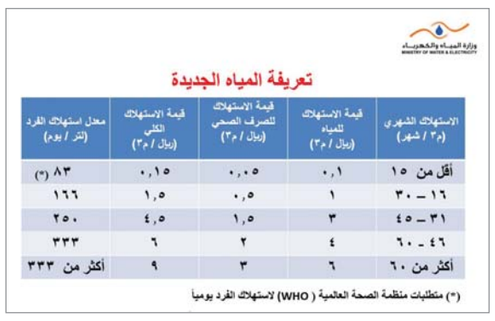

تعريفة المياه الجديدة

الاستهلاك الشهري (م٣ / شهر)	قيمة الاستهلاك للمياه (ريال / م٣)	قيمة الاستهلاك للصرف الصحي (ريال / م٣)	قيمة الاستهلاك الكلي (ريال / م٣)	معدل استهلاك الفرد (لتر / يوم)
أقل من ١٥	٠,١	٠,٠٥	٠,١٥	٨٣ (*)
١٦ – ٣٠	١	٠,٥	١,٥	١٦٦
٣١ – ٤٥	٣	١,٥	٤,٥	٢٥٠
٤٦ – ٦٠	٤	٢	٦	٣٣٣
أكثر من ٦٠	٦	٣	٩	أكثر من ٣٣٣

(*) متطلبات منظمة الصحة العالمية (WHO) لاستهلاك الفرد يومياً

منتدى فرص الأعمال السعودي المصري يوصي بمجتمع معرفي واقتصاد قائم على الابتكار

القاهرة - واس

أكد المشاركون في منتدى فرص الأعمال السعودي المصري أهمية الروابط التجارية التي تجمع مجتمعي الأعمال في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وجوهرية التعاون الثنائي فيما يتعلق بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الحكومتين اللسعودية والمصرية .

ودعموا في البيان الختامي للمنتدى الصادر أمس، الشراكة الاستراتيجية السعودية المصرية في القرن الحادي والعشرين التي أكدت عليها قيادات البلدين خلال الزيارة الحالية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – أيده الله – إلى جمهورية مصر العربية، حيث ستكون بمثابة القاعدة الرئيسية التي يتم على أساسها بناء علاقات اقتصادية وتجارية جديدة أكثر إنتاجية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية .

وأبرز البيان حرص واهتمام حكومة البلدين الشقيقين وعزمهم على تنوير الاقتصاديات الوطنية من أجل خلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين والمصريين على حد سواء وزيادة النمو الاقتصادي المحلي عن طريق توسيع مجالات النشاط الاقتصادي الحالية واستحداث مجالات جديدة، بالإضافة إلى تعزيز بيئة الاستثمار في البلدين عبر مواصلة تطوير التشريعات التجارية والتعاون مع القطاع الخاص لوضع سياسات وأنظمة جديدة للأعمال واعتماد الإجراءات الكفيلة بتسهيل دخول الشركات الدولية الجديدة المعتمدة على التقنيات الحديثة خاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم منها الى الأسواق السعودية والمصرية بما يتوافق مع التزاماتهم في عضوية منظمة التجارة العالمية .

ولفت البيان الانتباه إلى عزم حكومة البلدين على مشاطرة التجارب التاريخية في جذب الاستثمارات وتطوير مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد قائم على الابتكار، إلى جانب دعم مجالات البحث والتطوير وتعليم وتدريب الشباب وإعدادهم ليشكلوا الجيل الجديد القادم من المبدعين والعلماء وكبار رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين في البلدين والقادة الذين سيأخذون على عاتقهم صناعة مستقبل السعودي المصري وتعزيز الشراكة التاريخية بين المملكة ومصر .

وأكد البيان على النموذج الجديد للتعاون بين البلدين الشقيقين في مجال الأعمال والاستثمار الذي يقوم على تعزيز التكامل بين المدخلات الوطنية في سلسلة التوريد العالمية وتدريب وتوظيف المواطنين من الجانين من قبل الشركات الرائدة العاملة في الأسواق السعودية والمصرية بشكل دقيق على احتياجات كل جانب وأولوياته المتضمنة في برنامج التحول الاقتصادي الطموح الذي يسعى البلدين لتنفيذه خلال العقد القادم، لافتا الانتباه إلى أنه من بين القطاعات المقترحة للتعاون بين البلدين الاستثمار الزراعي، والتصنيع الغذائي، والطاقة المتجددة، والتعدين، وتقنية المعلومات، والاستثمار الصناعي والعقاري، والاستثمار التجاري خصوصاً في مجال تجارة الخدمات .

وشدد البيان على ضرورة استثمار القطاع الخاص المصري في السوق السعودية والاستثمار السعودي في السوق المصرية ومساندة قطاع الشركات الناشئة السعودية والمصرية بوصف ذلك وسيلة لخلق فرص العمل وتعزيز العلاقات التجارية الثنائية ودعم النمو الاقتصادي في كلا البلدين .

وانبثق عن منتدى فرص الأعمال السعودي المصري مبادرات ثنائية وهي :

١- مبادرة إنشاء بوابة الكترونية معنية برسم خارطة طريق أولية للفرص التجارية والصناعية المتاحة للاستثمار الثنائي المشترك في البلدين مع توفيرها لكافة المعلومات والاحصائيات عن أداء النشاطات الاقتصادية الرئيسية وكيفية الاستفادة منها في دراسات الجدوى الأولية لمشاريع التعاون المشترك على ان يقوم مجلس الغرف التجارية الصناعية في البلدين بالإشراف والتنفيذ لهذه البوابة الهامة .

٢- مبادرة تشجيع الاندماجات والتحالفات والاستحواذات الاستراتيجية بين الشركات بمختلف احجامها في البلدين بهدف اكتساب مزايا تنافسية من جهة ومن جهة ثانية التغلب على مشاكل تعثر المشاريع التي تعاني منها البلدين على أن تقوم الأجهزة والهيئات الرسمية الوطنية المعنية في البلدين بتمكين وتسهيل نقل الخبرات وتفعيل مثل هذا التوجه الاستراتيجي .

٣- مبادرة إنشاء مكتب لتسهيل إجراءات رجال وسيدات الأعمال والمستثمرين في البلدين أثناء تواجدهم في البلد الأخر وتقديم كافة التسهيلات الإدارية والحكومية لهم من خلال نافذة موحدة للأعمال في مقار الغرف التجارية والصناعية في البلدين على أن تقوم مجالس الغرف التجارية والصناعية من الجانبين بتفعيل هذه المبادرة في شكل مذكرة تفاهم توقع بين الجانبين .

٤- تشجيع الدراسات والمنح الدراسية والأبحاث وبرامج التعاون العلمي والبحثي بين البلدين (الجامعات في البلدين مدعون لتفعيل هذه المبادرة) .

٥- مبادرة إنشاء شبكة مشتركة لتبادل المعرفة والعلوم والأبحاث في جميع مجالات الحياة الحيوية .

٦- مبادرة تفعيل دور السفارات في البلدين من خلال الملحقية التجارية وبالذات فيما يتعلق بإبراز الفرص الاستثمارية والتجارية في البلدين وتسهيل التعاملات والتعاقدات .

٧- مبادرة التأكيد على حل مشاكل الاستثمارات السعودية القائمة من خلال وضع نظام استثماري واضح المعالم في مجال جذب الاستثمارات يهدف لتبادل المعلومات والخبرات وتحقيق التعاون الثنائي المشترك بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

٨- مبادرة التزام البلدين بأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإزالة كافة العوائق التي تعترض سبل تنمية التبادل التجاري، ومن أهم النقاط التي تضمنتها مذكرة التفاهم للتعاون في مجال التجارة والصناعة: تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة في البلدين، وتبادل الخبرات والكوادر البشرية في القطاعات الصناعية ذات الأهمية المشتركة للبلدين، وتبادل المعلومات في شأن القوانين واللوائح والسياسات ذات الصلة، وإقامة ندوات وجلسات عمل مشتركة بالاشتراك مع القطاع الخاص، لاستعراض فرص التعاون التجاري بين البلدين، وتحديد العقبات التي تعوق التعاون التجاري في البلدين، وسبل تسهيلها .

كما تم الاتفاق بين شركة معادن والشركات المصرية في مجال التعدين على تبادل الخبرات والزيارات الفنية وتعزيز وتوطين التقنية في مجال استغلال المعادن النفيسة والذهب، إضافة لفتح المجال لمنتجات معادن في الأسواق المصرية على أسس تجارية بحتة .

٩- مبادرة الربط الإلكتروني لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات في مجال التجارة الإلكترونية والدراسات السلعية لدعم التجارة البينية بين البلدين .

١٠- مبادرة إنشاء نقطة تجارة دولية بالمملكة العربية السعودية لدعم تبادل البيانات والمعلومات والفرص التجارية بينها وبين جمهورية مصر العربية والاتفاق على إمكانية الربط الإلكتروني بالتبادل الإلكتروني لشهادات المنشأ الصادرة من الجانبين والتحقق اللاحق من هذه الشهادات .

١١- مبادرة الربط الإلكتروني لتنظيم انتقال العمال المصريين للعمل في المملكة وتبادل البيانات إلكترونيًا .

وقد شهد المنتدى نقاشات حرة في قضايا التعاون المشترك في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلدين، عبر التعريف ببيئة الأعمال في الجانبين بشكل دقيق، ورسم تصور حقيقي وواضح المعالم عن هذه البيئة الثنائية المتميزة في إطار منظومة الأعمال العالمية وما تمثله هذه البيئة من انطلاقة لتعاون استراتيجي مشترك ومستدام في القطاعات الاقتصادية المهمة بين الجانبين .

وكانت قد بدأت أمس في العاصمة المصرية القاهرة أعمال منتدى فرص الأعمال السعودي المصري الذي تنظمه وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع وزارة الزراعة بعنوان "مستقبل الاستثمار والأعمال بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية" ، بمشاركة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، ومعالي وزير الزراعة والمهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي، ومن الجانب المصري معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور طارق قابيل، ومعالي وزيرة الاستثمار داليا خورشيد، ومعالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الدكتور عصام فايد، إضافة إلى عدد من المسؤولين والمختصين ورجال الأعمال المستثمرين في البلدين.

وأوضح معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية، أن العلاقات بين المملكة ومصر تتسم بأسس وروابط قوية نظرا للمكانة والقدرات الكبيرة التي يتمتع بها البلدان على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، مشيراً إلى أن عدد المصريين في المملكة وفق إحصاءات رسمية، يقدر بحوالي ٢ مليون مصري، وتنتشر هذه الأعداد في مناطق المملكة كافة.

وقال معاليه: " إن لقاء المملكة ومصر على استراتيجية واحدة ممثلة في التنسيق الشامل، يمكن أن يحقق الكثير من الأهداف والمصالح العربية العليا بين البلدين، مُستشهدًا بمقولة الملك عبد العزيز آل سعود –رحمه الله–، في تبيان الأهمية الإستراتيجية للعلاقة المصرية السعودية بأنه " لا غنى للعرب عن مصر ولا غنى لمصر عن العرب"، وأيضًا كما قال الرئيس عبدالفتاح السيسي، " إن العلاقة بين مصر والمملكة تعد أساسا للأمن والاستقرار في المنطقة " .

وأضاف معاليه: " إن العلاقة المميزة بين المملكة ومصر توجت بالزيارة الميمونة الحالية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – لمصر، التي شهدت التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وتوجها خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – بالإعلان عن إقامة جسر الملك سلمان بن عبدالعزيز ، الذي يسهم في الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل التجاري بين البلدين.

ولفت معاليه الانتباه إلى أن حجم الاستثمارات السعودية تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية المستثمرة في مصر، والمرتبة الثانية على مستوى الاستثمارات العالمية، بقيمة ٥٠ مليار جنيه بعدد شركات تتجاوز ٣١٠٠ شركة تم تأسيسها منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٥.

وأضح معالي وزير التجارة والصناعة أن الاستثمارات السعودية تشمل العديد من القطاعات في مقدمتها القطاع الصناعي بنحو ١٦ مليار جنيه، يليه القطاع الإنشائي باستثمارات تقدر بـ ٨ مليارات جنيه والقطاع السياحي في المرتبة الثالثة بـ٧ مليارات جنيه بعدد شركات ٢٦٨ شركة، بينما جاء القطاع التمويلي في المرتبة الرابعة باستثمارات تبلغ حوالي ٦ مليارات جنيه، تليها الاستثمارات الزراعية ثم الخدمية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وبين أن المملكة تمتلك أكبر اقتصاد في المنطقة، ما أهلها لتكون بين أكبر ٢٠ اقتصاد في العالم، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٣٢٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٧٥٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤ ، محققا نسبة نمو بلغت ١٢٩٪ وهي أعلى نسبة نمو بين مجموعة دول العشرين التي تضم أقوى الاقتصادات العالمية.

وقال معالي وزير الصناعة والتجارة إن توجيهات خادم الحرمين الشريفين – رعاه الله – جاءت لتثري هذا التوجه الوطني، بفتح نشاط تجارة التجزئة والجملة أمام الشركات الأجنبية ومنتجاتها وفقا لشروط وضوابط معينة، بوصف قطاع التجزئة في المملكة يعد أحد أكبر قطاعات التجزئة في الوطن العربي، وتحقيقه معدل نمو متواصل يصل سنويا إلى ٨ ٪.

من جهته نوه معالي وزير التجارة والصناعة المصري الدكتور طارق قابيل في كلمته بالتطور الذي شهدته العلاقات التجارية بين مصر والمملكة خلال الفترة الأخيرة، وبجهود التنسيق والتشاور المستمر بين حكومتي البلدين التي ظهرت بصورة إيجابية على حركة التجارة البينية وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري في عام ٢٠١٥ إلى ما قيمته ٦٫٣ مليار دولار أمريكي.

وقال معاليه: " أمامنا الكثير لتحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدين في الوطن العربي"، مشيرًا إلى أن الصادرات المصرية تمثل حوالي ١٪ من واردات المملكة العربية السعودية وأن الصادرات السعودية تمثل حوالي ٥٪ من واردات مصر.

وأفاد أن حجم الاستثمارات السعودية في مصر بلغ ٦ مليارات دولار في أكثر من ٣٤٠٠ مشروع استثماري، وأن حجم الاستثمارات المصرية في المملكة بلغ ٢٫٥ مليار دولار في أكثر من ١٣٠٠ مشروع استثماري برأس مال مصري.

بدوره أوضح معالي وزير الزراعة المهندس عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي في كلمته أمام منتدى فرص الأعمال السعودي المصري، أن جمهورية مصر العربية تتمتع بفرص جاذبة للاستثمار في القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي.

من جهته عدّ معالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المصري الدكتور عصام فايد ، المنتدى فرصة جيدة لتعزيز أوجه التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين، خاصة وأنه يواكب زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود إلى مصر.

ودعا رئيس مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل في كلمته المستثمرين السعوديين للمشاركة في مؤتمر مصر الاقتصادي العالمي المقرر انعقاده في ٢٨ مايو المقبل.

الجهة	محكمة التنفيذ بمكة المكرمة
دائرة التنفيذ	الدائرة التنفيذية الثانية
رقم القرار القضائي	٣٧١٨٤٧٥٣ في ١٤٣٧/٦/٤هـ
اسم المنفذ ضده	سلمان علي عبدالله الشمراني
رقم الهوية	١٠٣٧٥١٢٤٧٠

تعلن الدائرة عن صدور القرار ضد الموضحة بياناته ولتعذر تبليغ المنفذ ضده جرى الاعلان للإبلاغ وفي حالة عدم التنفيذ خلال خمسة أيام من تاريخ نشره فسيتم اتخاذ الإجراءات النظامية التي نص عليها نظام التنفيذ.